كلمة السيـد وزير المالية و الخوصصة

السيــد فتح الله والعلو

بمنــاسبـة افتتـاح أشغـال الـدورة الخـامسة

للمجلـس الوطـنـي للبيئـة

السيـدات و السـادة الـوزراء،

السيدات و السادة أعضاء البرلمان،

السادة رؤساء المجالس و الجماعات،

حضـرات السيـدات والسـادة،

أود في البداية أن أتقدم بتشكراتي الحارة للسيد وزير إعداد التراب الوطني و الماء والبيئة على تنظيم هذا اللقاء الهام، الذي يعتبر من أهم المنتديات الوطنية للتنسيق والتشاور حول البيئة. كما أن برمجة المواضيع المتعلقة بالتطهير السائل و الصلب و إشكالية تلوث الهواء خلال هذه الدورة الخامسة تعد اختيارا صائبا سيمكن بالخصوص من توحيد الرؤى واتخاذ التدابير اللازمة لحل معضلة التلوث ببلادنا وبلورتها في إطار البرامج الوطنية التي وضعتها الحكومة لهذا الغرض وتفعيلها باللجوء إلى أساليب تدبيرية أكثر نجاعة ترتكز على الشراكة وتأهيل المتدخلين من أجل تدبير أفضل للمجال البيئي وضمان الحفاظ على مواردنا الطبيعية.

وتتجلى كذلك أهمية المواضيع المتعلقة بمجال البيئة في كونها تشكل ركيزة أساسية لتفعيل التطور والتضامن الذي يبشر بهما دوما صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله والذي تنخرط فيه الحكومة والذي يرمي أساسا إلى :

1.تنمية الاستثمار و دعم وضعية المغرب كقطب لجلب رؤوس الأموال الأجنبية عبر تحديد استراتيجيات على المدى المتوسط والطويل لبعض القطاعات الحيوية كالصناعة والسياحة والصناعة التقليدية و الطاقة و الماء مع توفير البنيات التحتية اللازمة لإنتاج وتداول الثروات في أحسن الظروف الممكنة ؛

2.تحسين ظروف عيش المواطنين عبر توسيع ولوج السكان إلى الخدمات الأساسية في ميدان الصحة و السكن اللائق و الخدمات عن قرب و تثمين الموارد البشرية عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و إنعاش الشغل و تعزيز تكافؤ الفرص عبر التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، فقد حظي قطاع البيئة ببلادنا باهتمام خاص من طرف السلطات الحكومية، حيث مكنت الموارد المالية الهامة التي خصصت خلال السنوات الأخيرة لهذا القطاع من إنجاز أو انطلاق أشغال العديد من المشاريع والبرامج ذات الأهمية البالغة للحفاظ على مواردنا البيئية، نذكر منها على وجه الخصوص:

1) البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة لفائدة 10 مليون من السكان بتكلفة إجمالية تقدر ب43 مليار درهم، سيمكن من الوصول إلى مستوى الربط بشبكة التطهير بنسبة 80% في الوسط الحضري و تقليص التلوث المنزلي بنسبة 80%، في أفق 2015.

ويهم الشطر الأول من هذا البرنامج للفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 ما يقارب 130 مدينة ومركزا لفائدة ساكنة تقارب 6,8 مليون نسمة بتكلفة تقدر ب 4,8 مليار درهم.

وفي نفس السياق، تم إعداد برنامج عمل يهدف إلى مكافحة التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة المنزلية والصناعية بحوض سبو وذلك لتقليص تلوث المياه بهذا الحوض بما يفوق 60% في أفق سنة 2010. وسيهم هذا البرنامج في مرحلته الأولى ما يقارب 22 مدينة ومركزا حضريا تبلغ ساكنتها 3 ملايين نسمة بكلفة إجمالية تناهز 3,5 مليار درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن التركيبة المالية الخاصة لبرنامج حوض سبو التي تتضمن هبة من الاتحاد الأوروبي وقروض من ممولين دوليين (الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الياباني للتعاون الدولي) ومساهمة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، تعتبر تجربة رائدة في ما يخص التضامن والشراكة الوطنية والدولية لإنجاز مشاريع بيئية مهمة ضمن تصور حكومي متناسق وتعبئة شاملة لكافة الفرقاء.

2) تكثيف جهود جميع الوزارات المعنية قصد وضع البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها والذي يهدف إلى تأهيل هذا القطاع وذلك بالعمل على توفير الظروف الملائمة لتدبير معقلن للنفايات المنزلية. ويرمي على مدى 15 سنة المقبلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من نسبة الجمع والتنظيف بالمدن من 70% إلى 90%؛
- إنجاز المطارح المراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها بجميع المدن وكذا تأهيل وإغلاق جميع المطارح غير المراقبة؛
- تنظيم وتنمية عمليات فرز النفايات من أجل الرفع من نسبة إعادة استعمالها إلى 20%.

وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 37 مليار درهم. سيتم تمويلها عبر مساهمات الجماعات المحلية والرسوم المحلية المتعلقة بالنفايات وكذا عبر آلية التنمية النظيفة ودعم المؤسسات الدولية كما ستتدخل الدولة في دعم هذا البرنامج من خلال المساهمة في إنجاز الدراسات والمواكبة التقنية.

3) تنفيذ الشطر الأول من البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية، موضوع اتفاقيات شراكة أبرمت بين الدولة والشركاء المحليين على مستوى المدارس القروية لبعض الجهات والعمالات، لفائدة حوالي 2 مليون تلميذ. ويهدف هذا البرنامج إلى إدماج التربية البيئية على مستوى 17.500 مدرسة ابتدائية قروية وتحسين بيئة المدارس القروية وذلك بإنجاز المرافق الأساسية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير على مستوى 12.180 مدرسة.

4) تشخيص أسباب ملوثات الهواء في بعض المدن وكذا إبراز تأثيرها السلبي على صحة المواطنين. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ تدابير ذات طابع استراتيجي ومالي، تتعلق بالخصوص بتحسين جودة المحروقات والاقتصاد في استعمال الطاقة ووضع برنامج جديد يهدف إلى تحديث حضيرة عربات النقل بمساهمة مالية للدولة تبلغ 360 مليون درهم على مدى ثلاث سنوات ابتداءا من سنة 2006. وقد تم تعزيز هذا البرنامج بإحداث صندوق خاص لتأهيل قطاع النقل خصص له غلاف مالي يقدر ب 400 مليون درهم سنويا.
والجدير بالذكر إلى أن تحسين جودة الهواء تبقى رهينة بانخراط كل الفاعلين المعنيين في الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا الإطار.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة تعد بديلا مهما للحفاظ على المجال البيئي. وفي هذا الصدد، إعتمدت الحكومة استراتيجية لإنعاش وتنمية هذه الطاقات من اجل الإستجابة للمتطلبات المتزايدة في مجال الطاقة ولإستغلال الموقع الجغرافي المتميز لبلادنا بالإضافة إلى التنوع المناخي الذي يوفر خزانا لمختلف أنواع الطاقات المتجددة بما فيها الشمسية والحرارية والباطنية والريحية والمائية والحيوية. وهكذا، أكدت الحكومة دعمها لهذا القطاع من خلال رفع نسبة الطاقات المتجددة في المنتوج الطاقي من 4 % حاليا إلى 10% في أفق سنة 2012.

ولمواكبة هذه المشاريع والبرامج المهمة للحفاظ على البيئة كركيزة أساسية للإستراتيجيات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فقد تم رصد إعتمادات مالية مهمة لفائدة هذا القطاع، انتقلت من حوالي 61 مليون درهم سنة 1999 إلى 358 مليون درهم برسم سنة 2007، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات المهمة المرصودة للبرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة. وقد تم تعزيز هذه المجهودات المالية المبذولة بإحداث برسم السنة المالية 2007، حسابين خصوصيين يهم الأول التطهير السائل والثاني البيئة، بهدف تنسيق مجهودات السلطات العمومية في مجال حماية البيئة وتدبير أحسن للمساعدات الدولية للمشاريع البيئية والتحصيل الأفضل لإتاوات قذف المياه العادمة في المجال البحري، وكذا تحسيس وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين بأهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية لتحقيق تنمية مستدامة.

حضـرات السيـدات والسـادة ؛

هذه الحصيلة وإن كانت إيجابية لا يجب أن تنسينا أن إشكالية التغيرات المناخية المتمثلة في توالي سنوات الجفاف وآفة التصحر وكذا إشكالية التلوث واكتساح العمران والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية إضافة إلى الإكراهات التي تعرفها المالية العمومية تستلزم منا تكثيف الجهود قصد الوصول إلى الحفاظ على المجال البيئي عبر وضع إستراتيجية وطنية

للتنمية المستدامة مندمجة تقوم على إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في السياسات الوطنية والشراكة بين الفاعلين الوطنيين والمحليين والتوازن المجالي والمساواة بين الأجيال.

وفي هذا الإطار، يجب تعزيز آليات البرمجة المندمجة للقطاعات تأخذ بعين الإعتبار الأولويات القطاعية. وسيمكن إطار للنفقات على المدى المتوسط الذي اعتمدته الحكومة مؤخرا من إبراز هذه الأولويات وتعزيز انسجام البرامج القطاعية فيما بينها ومدى تأثيرها على المجال البيئي من جهة والأخذ بعين الإعتبار الإكراهات المالية العمومية من جهة أخرى.

هذا، ويجب أن تتظافر الجهود من أجل تعبئة موارد مالية إضافية لقطاع البيئة وخصوصا تلك التي يمكن توفيرها في إطار الشراكة الدولية على شكل هبات وميكانزمات التنمية النقية (MDP) أو تلك المتعلقة بالإتاوات المفروضة على الملوثين.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.